



وثيقة

مقدمة من المدير العام إلى المجلس التنفيذي

بشأن

الحساب الختامي للمنظمة (الإدارة العامة والأجهزة)
عن الدورة المالية لعامي 1986 و 1987 وتقرير
مكتب المراجعة القانوني الخارجي
وملاحظات المدير العام على التقرير

أصدر المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة قراره رقم : م ع /د ع 9 (1987) ق 15 أ -
بتفويض المجلس التنفيذي في :

1 - اعتماد الحساب الختامي للمنظمة (الإدارة العامة والأجهزة الخارجية) عن الدورة المالية
لعامي 1986 و 1987 ، وتقرير مكتب المراجعة القانوني الخارجي عن ملاحظات المدير
العام على التقرير.

2 - إختيار مكتب مراجعة قانوني لمراجعة الحسابات الختامية للمنظمة (الإدارة العامة
والأجهزة الخارجية) للدورة المالية لعامي 1986 و 1987 .

- تقضي المادة (21) من النظام المالي للمنظمة (المعمول به حاليا) بأنه : -

أ - يعد المدير العام الحساب الختامي للمنظمة وأجهزتها الخارجية عن الدورة المالية المنتهية
ويشمل الإيرادات والمصروفات خلالها موزعة على الأقسام والفصول والأبواب والبند.

ب - يرسل المدير العام حسابات المنظمة وأجهزتها وحسابها الختامي إلى مكتب مراجعة
قانوني خارجي خلال ستة أشهر من انتهاء الدورة المالية التي تعود لها تلك الحسابات .

ج - يتولى مكتب مراجعة قانوني خارجي يعينه المؤتمر العام في كل دورة مراجعة
حسابات المنظمة وأجهزتها وحسابها الختامي وتقديم تقرير عنه إلى المدير العام
خلال تسعة أشهر من تاريخ انتهاء الدورة المالية التي تعود لها تلك الحسابات ويتم
تعيين مكتب المراجعة من بين ثلاثة أسماء يقدمها المدير العام للمجلس التنفيذي
ليتولى ترشيح أحدها للمؤتمر العام .

د - يعرض المدير العام الحساب الختامي وتقرير مكتب المراجعة القانوني الخارجي عنه وملاحظاته عليه على المجلس التنفيذي الذي يرفعه للمؤتمر العام لقراره في دورة انعقاده العادية .

- انجزت الادارة العامة الحسابات الختامية للمنظمة (الادارة العامة والاجهزة الخارجية) عن الدورة المالية لعامي 1986 و 1987 ، وفق الاجراءات والمواعيد المحددة بالمادة (21) من النظام المالي ، تمهيدا لتقديمها الى المراجع القانوني الخارجي الذي يتم اختياره لمراجعتها .

- نظر المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والاربعين في اختيار مكتب مراجعة قانوني لمراجعة حسابات المنظمة وحساباتها الختامية (الادارة العامة للاجهزة والمراكز الخارجية) للدورة المالية لعامي 1986 و 1987 ، وأصدر قراره رقم : م ت / د 45 ق 7-ز باختيار مكتب نوار وشركاه - محاسبون قانونيون - بتونس لمراجعة حسابات المنظمة وحسابها الختامي (الادارة العامة والاجهزة والمراكز والمعاهد) للدورة المالية لعامي 1986 و 1987 .

وقد باشر مكتب المراجعة القانوني المذكور مهمته المشار اليها اعتبارا من 1988/9/1 وينتظر ان يقدم تقريراً عنها في نهاية شهر نوفمبر 1988 .

وسوف يعرض على المجلس الموقر الحسابات الختامية للدورة المالية المذكورة وتقرير مكتب المراجع القانوني الخارجي عنها وملاحظات المدير العام على التقرير فـسـور انتهاء المراجع من مهمته وتقديم تقريره . وذلك للنظر فيها في ضوء التفويض الصادر اليه من المؤتمر العام التاسع .

لـبـذـلـك

اتشرف بعرض الامر على المجلس الموقر للتفضل بالنظر ، ومرفق مشروع القرار المقترح اصداؤه بهذا الشأن .



المجلس التنفيذي

الدورة السادسة والأربعون

تونس : 17-12/22-1988

مشروع قرار رقم : م ت/د 46/ق 10 - ب

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
الأمانة العامة للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام

مشروع قرار

مقدم من المدير العام إلى المجلس التنفيذي
بشأن

الحساب الختامي للمنظمة (الإدارة العامة والأجهزة)
عن الدورة المالية لعامي 1986 و 1987 وتقرير
مكتب المراجعة القانوني الخارجي
وملاحظات المدير العام على التقرير

أن المجلس التنفيذي

إذ يشير إلى دستور المنظمة

وإلى النظام المالي للمنظمة

وإلى قرار المؤتمر العام في دورته العادية الثامنة قرار رقم م ع /د ع 8 (1985)
ق 23 - بتعديل المادة (21) من النظام المالي للمنظمة.

وإلى قرار المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة قراره رقم م ع/د ع 9 (1987)
ق 15 - أ - بالتفويض إلى المجلس التنفيذي اعتماد الحساب الختامي للمنظمة عن
الدورة المالية لعامي 1986 و 1987 وتقرير مكتب المراجعة القانوني الخارجي
عنه وملاحظات المدير العام على التقرير.

وإلى قرار المجلس التنفيذي رقم م ت /د 45 ق 7 - ز - باختيار مكتب مراجعة
قانوني خارجي لمراجعة حسابات المنظمة وحسابها الختامي للدورة المالية
لعامي 1986 و 1987.

وبعد أن اطلع على الوثيقة المقدمة من المدير العام رقم : م ت/د 46 و 10 - ب .

وعلى الحساب الختامي للمنظمة (الإدارة العامة والأجهزة) للدورة المالية لعامي
1986 و 1987.

وعلى تقرير مكتب المراجعة القانوني الخارجي عنه وملاحظات المدير العام على
التقرير.

وبناء على ما دار من مناقشات .

فانه يقرر: